

المحتويات

الصفحة

201.....	الفصل السابع التطورات المالية.....
201.....	نظرة عامة
202.....	الإيرادات العامة.....
206.....	النفقات العامة.....
208.....	الوضع الكلي للميزانيات الحكومية.....
210.....	تمويل العجز وتطورات الدين العام الداخلي.....
213.....	دور السياسة المالية في محاربة الفقر.....
216.....	ملحق (1/7) : الإيرادات العامة.....
216.....	(2000-1995).....
217.....	ملحق (2/7) : النفقات العامة.....
217.....	(2000-1995).....
218.....	ملحق (3/7) : العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية.....
218.....	(2000-1995).....
220.....	ملحق (4/7) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية.....
220.....	(2000-1995).....
221.....	ملحق (5/7) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية.....
221.....	(2000-1995).....
222.....	ملحق (6/7) : هيكل التبويب الوظيفي للاتفاق الجاري.....
222.....	(2000-1995).....
223.....	تابع ملحق (6/7) : هيكل التبويب الوظيفي للاتفاق الجاري.....
223.....	(2000-1995).....
224.....	تابع ملحق (6/7) : (هيكل التبويب الوظيفي للاتفاق الجاري.....
224.....	(1995-2000).....
225.....	ملحق (7/7) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الإجمالي.....
225.....	(2000-1999).....

الفصل السابع التطورات المالية

نظرة عامة

تشير التقديرات الأولية للموازنات الحكومية في الدول العربية كمجموعة إلى تحسن المؤشرات الكلية للأداء المالي بصورة عامة خلال عام 2000، مع وجود تفاوت في الأداء بين دولة وأخرى. ويرجع ذلك التحسن إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية للسنة الثانية على التوالي وإلى التطورات المواتية على صعيد الاقتصادات المحلية خلال العام. فقد تقلص العجز الكلي في الميزانيات المجمعة من نحو 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 إلى نحو 0.2 في المائة في عام 2000. كما تعززت الإيرادات الحكومية، وكذلك مؤشرات الادخار الحكومي، فارتفعت الفوائض الجارية خلال هذا العام إلى نحو 37.0 مليار دولار مقابل نحو 3.9 مليار في عام 1999، أي إلى 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبجانب تعزيز أوضاع الموازنات، ساعد استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية في تفعيل دور السياسات المالية وخلق البيئة والمناخ الملائمين لترسيخ الاستقرار الاقتصادي وتوسيع دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وبصورة خاصة في الدول التي تشكل فيها الإيرادات النفطية قرابة ثلثي موارد الميزانية، وهي السعودية والكويت والإمارات وقطر وعمان والجزائر وليبيا والبحرين واليمن.

وقد استمرت معظم الدول العربية في بذل مزيد من الجهود لتعميق الإصلاحات المالية الجاري تنفيذها. ففي الدول النفطية سابقة الذكر، فإنه وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط، فقد وصلت السلطات المالية في معظم هذه الدول سعيها لضبط الموازنة وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لذلك وخاصة على صعيد تنويع مصادر الإيرادات الحكومية. ومن الإصلاحات التي لقيت اهتماماً كبيراً في معظم الدول العربية بصورة عامة تلك التي تهدف إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد الحكومية. وفي هذا الصدد، تركزت الجهود على تعزيز نظم الرقابة الإدارية لضبط وتقليل الموارد المخصصة للإنفاق الجاري غير المنتج. كذلك، فإن سياسة الإنفاق الحكومي لم تعد في غالبية الدول تلتزم بتقديم الدعم العام للسلع والخدمات غير المستهدف للفئات المحتاجة كما كان عليه الحال خلال السنوات السابقة، ولكنها أصبحت تركز وبصورة متزايدة على توجيه موارد الحكومة والرفع من مستوى إدارتها بصورة تهدف إلى استهداف الفئات المحتاجة من خلال تحسين مستوى وأسلوب توفير الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية والبنية الأساسية.

وفي سعيها لتعميق الإصلاحات المالية، استهدفت الدول العربية تقليص دور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. وفي هذا السياق، تركزت المساعي على انتهاز سياسات مالية أكثر عزمًا في خفض العجز وتمويله عبر مصادر الادخار الحقيقية، وربط الاقتراض الحكومي

بالحاجة الإنمائية للإنفاق العام وضبط معدلات نموه. وتهدف هذه السياسات إلى عدم مزاحمة القطاع الخاص وتوفير المزيد من الموارد المتاحة له لتمويل أنشطته الإنتاجية والاستثمارية مع تقادي ارتفاع تكلفة الاقتراض الذي سوف ينعكس بدوره في تباطؤ الطلب المحلي وانخفاض النمو الاقتصادي.

كما اشتملت هذه السياسات على إجراءات مختلفة لتقديم الحوافز الإنتاجية والاستثمارية للقطاع الخاص. ومن هذه الحوافز على سبيل المثال، تخفيض النسب الحدية لضريبة الدخل في بعض الدول، وتخفيض الضرائب على الأرباح في نطاق الأنشطة الإنتاجية في البعض الآخر، وذلك بهدف توفير حوافز إضافية لرفع المدخرات الخاصة، وزيادة تدفقات رأس المال من الخارج إلى الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى تحسين مردودية الاستثمارات.

كذلك، فإنه ونتيجة للتقدم النسبي في عمليات الخصخصة، فقد تمكن عدد من الدول العربية من توفير المزيد من الفرص الاستثمارية لا سيما في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات. كما تم في بعض الدول العربية السماح للمستثمرين الأجانب للاستثمار في مجال أسواق الأوراق المالية.

وبالإضافة إلى ما سبق، أصبحت أعداد متزايدة من الدول العربية تبذل جهودها من أجل تحسين بيانات المالية، خاصة ما يتعلق بمستوى وشمول بيانات العمليات المالية للموازنات الحكومية، وذلك من خلال توفير البيانات الشاملة عن الوضع المالي للحكومة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمعاملات الجارية خارج الموازنة التي يصعب التحكم بها، كي لا تتراكم الاحتياجات غير المنظورة للتمويل.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى ما تم تحقيقه من تحسن وخاصة بالنسبة لتوفير مزيد من التفصيلات في مجال تبويب النفقات، ودمج كافة النفقات في إطار الميزانية، وتسجيل النفقات على أساس المسحوبات من أرصدة الحسابات الحكومية بدلاً من تسجيل الإنفاق على أساس التزامات عمليات الخزنة، والإفصاح عن القروض المشكوك في تحصيلها للمؤسسات العامة وتبسيط إجراءات تخفيض أعباء الديون وإبرازها بغية تسوية المتأخرات المستحقة في حينها، وهي خطوات هامة للحد من الإنفاق الذي يتم ضمن الحسابات خارج نطاق الميزانية.

الإيرادات العامة

تشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح ارتفع في الدول العربية خلال عام 2000 بنحو 33.2 في المائة ليصل إلى قرابة 196.9 مليار دولار، بالمقارنة مع 147.8 مليار دولار في عام 1999. وإن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي يقدر لها أن ترتفع بقرابة 4.5 نقطة مئوية مقارنة بمعدلها المحقق خلال العام السابق لتبلغ نحو 31.5 في المائة، جدول رقم (1).

جدول رقم (1)
الإيرادات العامة في الدول العربية
2000-1999

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			السنة
				نسبة النمو %	(مليار دولار)		
					* 2000	1999	
* 2000	1999	* 2000	1999	%	* 2000	1999	
31.3	26.8	99.4	99.3	33.4	195.72	146.73	إجمالي الإيرادات العامة
18.7	13.2	59.3	48.8	61.8	116.63	72.10	- الإيرادات النفطية
8.7	9.6	27.7	35.6	3.7	54.55	52.61	- الإيرادات الضريبية
3.4	3.5	10.9	13.0	12.5	21.55	19.15	- الإيرادات غير الضريبية
0.5	0.5	1.5	1.9	4.2	2.99	2.87	- الدخل من الاستثمار
0.2	0.2	0.6	0.7	5.2	1.12	1.07	المنح
31.5	27.0	100.0	100.0	33.2	196.85	147.80	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

*

(1/7).

ويرجع هذا الارتفاع الملحوظ المقدر في القيمة المطلقة لمجمل الإيرادات إلى زيادة الإيرادات النفطية والتي تمثل أهم المصادر الحكومية من حيث المساهمة في موارد الميزانية، وكذلك إلى ارتفاع حصيللة الإيرادات الضريبية التي واصلت هي الأخرى نموها التدريجي في ضوء الإصلاحات المالية المتتالية في معظم الدول. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 12.5 في المائة عن مستواها في العام السابق وارتفع الدخل الحكومي الاستثماري رغم تواضعه وذلك على أثر تحسن الوضع المالي وزيادة الاحتياطيات في الدول النفطية بصفة عامة.

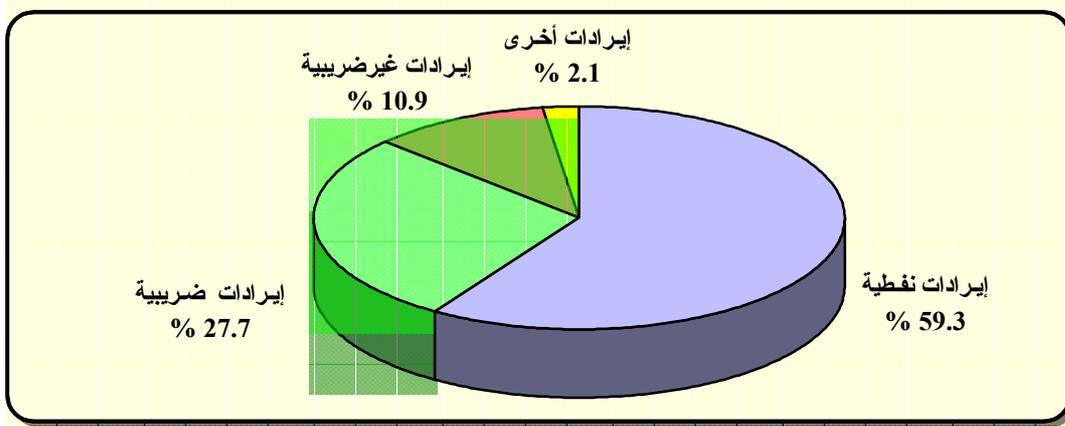
ففي جانب الإيرادات النفطية، كان لاستمرار ارتفاع أسعار النفط للسنة الثانية أثر واضح على إيرادات الموازنات الحكومية للدول النفطية. فقد سجلت هذه الإيرادات معدل نمو خلال عام 2000 يقدر بنحو 62 في المائة، ليلعب مقدارها حوالي 116.6 مليار دولار، مقارنة بما يقارب 72.1 مليار دولار في العام السابق. وارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5.5 نقطة مئوية، مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 18.7 في المائة بالنسبة للدول العربية مجتمعة، جدول رقم (1). والجدير بالذكر أن هذه النسبة تتفاوت بصورة ملحوظة بين الدول المعنية. فقد بلغت في عام 2000 نحو 41 في المائة في الكويت وأكثر من 33 في المائة في اليمن وقرابة 32 في المائة في السعودية ونحو 25 في المائة في قطر ونحو 23 في المائة في الإمارات وعمان ونحو 20 في المائة في ليبيا ونحو 18 و 11 في المائة في الجزائر والبحرين على التوالي.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط، فقد استمرت هذه الدول في تكثيف جهودها للتقليل من الاعتماد المستمر والكبير على الإيرادات النفطية. وفي هذا الصدد، عملت هذه الدول على مواصلة جهود التصحيح المالي بهدف توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية من خلال تعديل قوانين الضرائب في بعض منها، وخاصة تلك الضرائب المتعلقة بقوانين الاستثمار والشركات. كما تم في البعض الآخر، استحداث الضرائب على السلع والخدمات، كالضريبة العامة على المبيعات، وكذلك زيادة الرسوم على بعض السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة.

ومن جانب آخر، استمر بعض من هذه الدول في تحويل جزء من الزيادة الإضافية المتحققة في الإيرادات النفطية إلى الاحتياطات، كما في السعودية والإمارات، والتوجه في بعض آخر نحو تحويل جزء من الإيرادات إلى صناديق الأجيال القادمة وتثبيت الإيرادات، كما في الكويت ومؤخراً في قطر. وفي عدد من الدول العربية الأخرى، وخاصة عُمان والبحرين والجزائر، فقد استمرت الجهود في استخدام تلك الزيادة في تمويل العجز المالي للحكومة.

وقد سجلت الإيرادات النفطية المقدرة لهذا العام، زيادة في مساهمتها في إجمالي الإيرادات، حيث ارتفعت بأكثر من إحدى عشرة نقطة مئوية مقارنة بالمستويات التي كانت قد بلغت في العام السابق، لتصل إلى حوالي 59.3 في المائة بالنسبة للدول النفطية، جدول رقم (1) وملحق (4/7).

شكل (1) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية، 2000



وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، تشير البيانات الأولية إلى زيادة حصيلتها بالقيمة المطلقة بحوالي 3.7 في المائة خلال العام، حيث يقدر أن تبلغ 54.6 مليار دولار بالنسبة للدول العربية ككل. وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب نقطة مئوية واحدة، حيث بلغت قرابة 9 في المائة. كذلك، تشير التقديرات إلى أن مساهمة حصيلة الضرائب في إجمالي الإيرادات للدول العربية انخفضت من حوالي 35.6 في المائة في عام 1999 إلى نحو 27.7 في المائة عام 2000.

وتتباين أهمية الضرائب فيما بين الدول العربية فهي تشكل بصورة عامة مصدراً هاماً للإيرادات الحكومية في الدول غير النفطية، في حين أن أهميتها تقل في الدول النفطية. فمن الملاحظ أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 25 في المائة في تونس والمغرب وجيبوتي و20 في المائة في موريتانيا. كما تجاوزت هذه النسبة 15 في المائة في كل من الأردن ومصر و12 في المائة في لبنان وسورية. ومن جانب آخر، لا تزال هذه النسبة بحدود واحد في المائة في الكويت وقطر، كما أنها لم تتجاوز 8 في المائة في بقية الدول النفطية باستثناء الجزائر التي بلغت فيها نحو 10 في المائة خلال هذا العام.

كذلك، تشير تقديرات عام 2000 إلى أن نصيب الضرائب من مجمل الإيرادات كان الأعلى في تونس والمغرب وجيبوتي حيث بلغ أكثر من 80 في المائة، وما بين النصف وثلثي الإيرادات في موريتانيا ولبنان والسودان ومصر والأردن وسورية. أما بالنسبة للدول النفطية التي سجلت هذه الإيرادات في بعضها انخفاضاً خلال العام، فإن معدلها شكل نحو 35 في المائة من مجمل الإيرادات في الجزائر و بحدود 26 في المائة في البحرين ونحو 23 في المائة في ليبيا و18 في المائة في اليمن ونحو 10 في المائة في الإمارات ونحو 4 في المائة في عُمان. أما في الكويت وقطر، فلا تزال هذه النسبة ضئيلة لا تزيد عن 2 في المائة.

ومن جانب آخر، استمرت جهود الدول العربية المتعلقة بالإصلاح الضريبي من أجل تعزيز كفاءة الأنظمة الضريبية وزيادة حصيلتها، وكذلك الجهود الرامية إلى إصلاح الأنظمة الجمركية وتطوير التشريعات المعمول بها. وقد استهدفت هذه الجهود توسيع نطاق الوعاء الضريبي وتحسين مرونة ضريبة الدخل وتعديل قوانين الضرائب على الإنتاج الاستهلاكي، وذلك عبر تعديل شرائحها وربط معدلاتها بمستوى التضخم. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بما يقدر بحوالي 4 في المائة خلال هذا العام، لتبلغ نحو 14.8 مليار دولار. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات بحدود 4.2 في المائة لتصل إلى قرابة 13.7 مليار دولار، عاكسة بذلك جزئياً مواصلة التدابير الفعّالة لتوسيع قاعدة الضرائب على السلع والخدمات لاسيما الضريبة العامة على المبيعات وضريبة القيمة المضافة. وقد برز ذلك بشكل ملحوظ في عدد من الدول التي تشكل فيها الإيرادات الضريبية الدعامة الأساسية لموارد الموازنة، وبدرجة أقل في الدول النفطية التي بدأت في العمل على تطبيق مثل هذه الضرائب، خاصة الضريبة العامة على المبيعات.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن عدداً من الدول العربية واصل العمل على تحسين وتنظيم الإجراءات الإدارية المعمول بها في مجالي الضرائب والجمارك كتلك التي تتصل بآلية الجباية والتحصيل والتخمين. كما شملت هذه الإجراءات توحيد المعدلات الضريبية وشرائح التعرفة الجمركية بغرض التبسيط بالإضافة إلى تقليل التسهيلات في فرض الضرائب التي تؤثر بشكل مباشر على الأسعار. كما تم تحقيق مزيد من الوضوح على صعيد البيئة القانونية للأحكام الضريبية، وذلك من خلال زيادة الحوافز عبر إصلاح نظامي الضرائب على الدخل وأرباح الشركات وخصوصاً في نطاق الأنشطة الإنتاجية بهدف خلق المناخ الملائم للاستثمار الخاص، وزيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المحلي.

وفي السياق نفسه، واصلت الدول العربية خلال هذا العام التوسع في تحرير التجارة واستمرار الخفض التدريجي للرسوم الجمركية، تمشياً مع اتفاقيات تحرير التجارة العربية والدولية. كذلك قام البعض منها بتخفيض الضرائب على الصادرات بغرض توفير حوافز إنتاجية إضافية للقطاع الخاص. لذلك، انخفضت حصيله الرسوم الجمركية بنحو 0.4 في المائة لتبلغ نحو 10.4 مليار دولار.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعاً يقدر بنحو 12.5 في المائة خلال العام، في حين انخفضت مساهمتها في هيكل الإيرادات بنحو 2.1 نقطة مئوية وانخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي قليلاً عما كانت عليه في عام 1999 لتبلغ نحو 3.4 في المائة. ويعزى ذلك في معظمه إلى استمرار بقاء أسعار السلع والخدمات العامة دون تغيير في عدد من الدول خلال العام في ضوء تباطؤ الطلب المحلي عليها وإلى استمرار تنفيذ الاستقلالية المالية والإدارية لعدد من المؤسسات العامة والتوقف عن تحويل مواردها للميزانية. وشهد هذا العام أيضاً ارتفاعاً في الدخل من الاستثمار وبنسبة بلغت نحو 4.2 في المائة، جدول رقم (1).

النفقات العامة

تشير التقديرات إلى أن النفقات العامة قد ارتفعت بالنسبة للدول العربية ككل خلال عام 2000 بنسبة 10 في المائة لتصل إلى نحو 197.8 مليار دولار، بالمقارنة مع نحو 179.9 مليار دولار في العام السابق. أما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت بنحو 1.2 نقطة مئوية مقارنة بمعدلها المحقق خلال العام السابق لتبلغ نحو 31.6 في المائة، جدول رقم (2) وملحق (2/7).

جدول رقم (2)
النفقات العامة في الدول العربية
2000-1999

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل النفقات (%)		نسبة التغير (%)	القيمة (مليون دولار)		
*2000	1999	*2000	1999		*2000	1999	
25.6	26.3	80.9	80.0	11.1	159.89	143.87	الإنفاق الجاري
5.9	6.3	18.7	19.2	7.2	37.05	34.58	الإنفاق الرأسمالي
0.1	0.3	0.4	0.8	39.9-	0.85	1.42	صافي الإقراض **
31.6	32.8	100.0	100.0	10.0	197.79	179.87	الإجمالي

* ميزانيات وتقديرات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

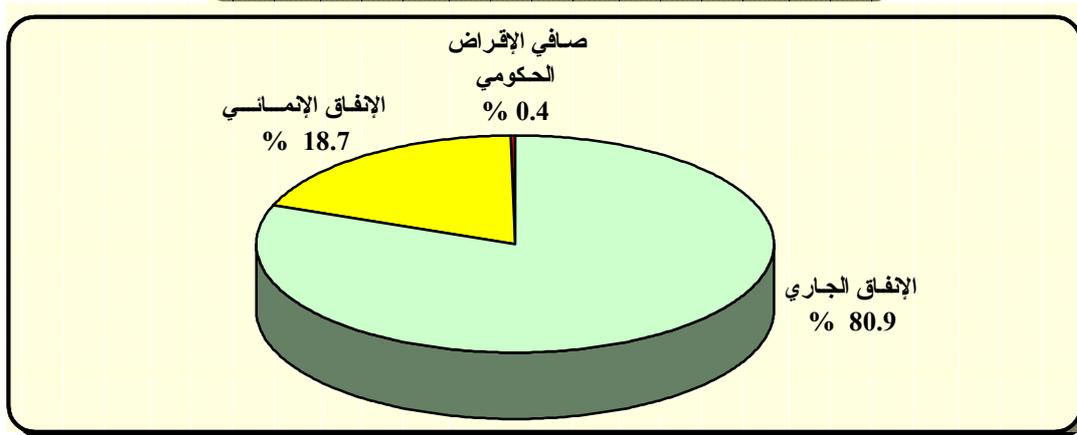
المصدر: مصدر الملحق (1/7).

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، تُظهر التقديرات أن النفقات انخفضت خلال عام 2000 في أربع دول عربية، هي المغرب، بنسبة 3 في المائة، والكويت وتونس، بحدود 2 في المائة، والأردن، بما لم يتجاوز النصف في المائة. أما في بقية الدول العربية، فقد ارتفعت النفقات، وإن كان ذلك قد حدث بدرجات متفاوتة. ففي البعض، كان الارتفاع ضئيلاً كما في ليبيا حيث سجلت النفقات نسبة ارتفاع دون نقطة مئوية واحدة. أما في البعض الآخر، فقد كان الارتفاع ملحوظاً، كما في اليمن، بنحو 33 في المائة، والسودان، بنحو 27 في المائة، ولبنان والسعودية، بنحو 23 في المائة، والجزائر، بنحو 15 في المائة.

وتظهر البيانات المتاحة أن الارتفاع المقدر في مجمل النفقات العامة بالنسبة للدول العربية ككل قد نتج بصورة رئيسية عن زيادة في الإنفاق الجاري والرأسمالي خلال هذا العام، ذلك بنحو 11.1 في المائة و7.2 في المائة على التوالي. وقد بلغت نسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 25.6 في المائة و5.9 في المائة على التوالي، وبلغت مساهمتهما في هيكل النفقات 80.9 في المائة و18.7 في المائة على التوالي في عام 2000، جدول رقم (2).

ومن الملاحظ في هذا الصدد زيادة الإنفاق الجاري بشكل ملحوظ في عدد من الدول العربية كما في اليمن، نحو 33 في المائة، والسودان ولبنان، نحو 29 في المائة، والسعودية، نحو 23 في المائة، والجزائر، نحو 15 في المائة، وموريتانيا، نحو 8 في المائة. أما في الأردن فلم يتجاوز الارتفاع 5 في المائة، كما لم يتجاوز 4 في المائة في قطر و2 في المائة في عُمان. ومن جانب آخر، شهدت النفقات الجارية تباطؤاً في نموها في كل من البحرين والكويت وسورية وجيبوتي، وانخفضت في ثلاث دول فقط، وهي ليبيا، بنسبة بلغت نحو 12 في المائة، ثم تونس، نحو 4 في المائة، فالمغرب، نحو 3 في المائة.

شكل (2) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية، 2000



وبالنسبة للنفقات الرأسمالية، فقد ارتفعت بصورة ملحوظة خلال العام في ليبيا، نحو 39 في المائة، تلتها السعودية بنحو 22 في المائة، واليمن بنسبة 21 في المائة، والسودان بنسبة 17 في المائة والجزائر بنسبة 15 في المائة. أما في بقية الدول العربية، فقد انخفضت بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 28 في المائة في قطر و3 في المائة في الأردن.

وبالنسبة لاصافي الإقراض الحكومي للمؤسسات العامة، فقد انخفض بنحو 40 في المائة في عام 2000، رغم تواضع مساهمته في إجمالي النفقات العامة. ويعزى ذلك إلى عدد من الأمور في الضوابط التي يجري العمل بها حالياً على التحويلات إلى المؤسسات العامة والوكالات شبه المستقلة في بعض الدول العربية كما في عُمان والكويت ولبنان، وتنشيط عمليات الخصخصة لعدد من الشركات والمؤسسات العامة، كما في المغرب وقطر والإمارات والأردن وجيبوتي والسودان وموريتانيا، وخفض أعباء القروض المشكوك في تحصيلها لتلك المؤسسات، كما في تونس.

وفيما يتعلق بهيكل الإنفاق الجاري حسب التوزيع الوظيفي، فقد ارتفع الإنفاق على الخدمات العامة بنحو نصف نقطة مئوية، وحافظت النفقات على التعليم والصحة وكذلك النفقات على الأمن والدفاع ونفقات الشؤون الاقتصادية في عام 2000 على المعدل الذي تم تسجيله في العام السابق. أما الإنفاق على القطاعات الاجتماعية، فقد انخفض وإن كان بنسبة بسيطة تقدر بنحو نقطة مئوية واحدة.

الوضع الكلي للميزانيات الحكومية

شهد عام 2000 تحسناً ملحوظاً في الوضع الكلي للموازنات الحكومية المجمعة للدول العربية حيث تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع الفوائض الجارية وتراجع العجزات المالية كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى ارتفاع الإيرادات النفطية إلى تعزيز أوضاع الميزانية بشكل ملموس في عدد من الدول النفطية، كما ساعد في معظمها على تحقيق فوائض جارية.

جدول رقم (3)

الميزانيات الحكومية العربية المجمعة *

العجز أو الفائض

(1998-2000)

السنة	الفائض/العجز الجاري (مليار دولار)	الفائض/العجز الكلي (مليار دولار)	الفائض/العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الفائض/العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1998	4.91	31.62-	1.0	6.2-
1999	3.94	32.06-	0.7	5.9-
* 2000	36.96	0.95-	5.9	0.15-

* ميزانيات تقديرات أولية.

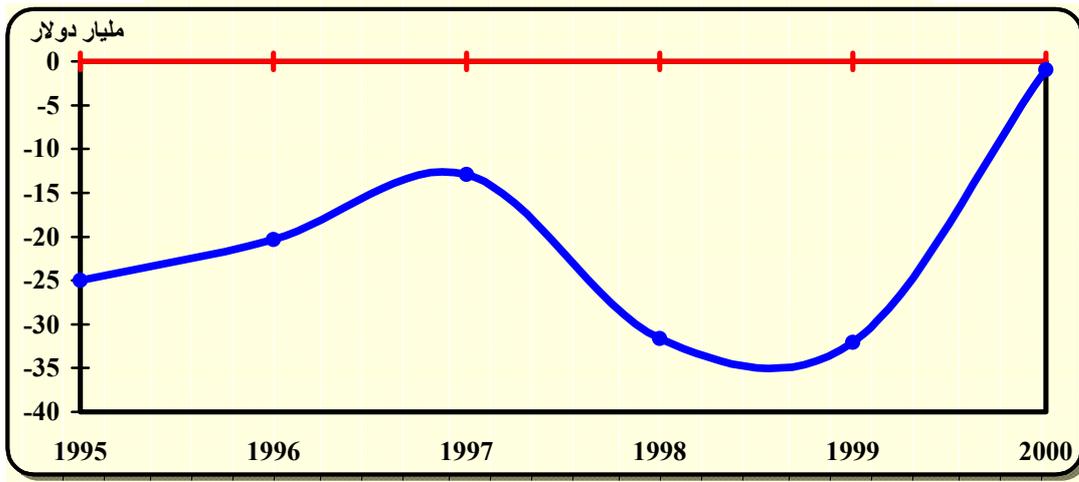
المصدر: مصدر الملحق (1/7).

وفي هذا الصدد، أظهرت التقديرات أن الفوائض الجارية بالنسبة للدول العربية ككل ارتفعت بنحو 33.0 مليار دولار لتصل إلى نحو 37.0 مليار دولار خلال هذا العام، بالمقارنة مع نحو 4 مليار دولار في عام 1999. وارتفعت تبعاً لذلك نسبة هذه الفوائض إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 5.9 في المائة في عام 2000. ويذكر مع ذلك أن أوضاع الموازنات الجارية تفاوتت بين الدول العربية. ففي لبنان ارتفع العجز إلى نحو 20 في المائة وفي البحرين، تشير التقديرات إلى أن الفائض الجاري الذي سجلته الموازنة خلال العام الماضي تحول إلى عجز في عام 2000 بلغت نسبته إلى الناتج المحلي نحو 0.3 في المائة. في حين ارتفع الفائض الجاري بمعدلات ملحوظة في عدد من الدول العربية لترتفع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت إلى نحو 21 في المائة واليمن إلى نحو 16 في المائة وليبيا إلى نحو 13 في المائة والسعودية إلى نحو 8 في المائة والمغرب إلى نحو 6 في المائة، وعمان بنسبة 5 في المائة، ثم مصر بنسبة 2.6 في المائة والإمارات بنحو 2 في المائة. أما موريتانيا وجيبوتي وتونس، فقد ارتفع الفائض الجاري فيها بنسب مماثلة للعام السابق حيث بلغت في الأولى نحو 9 في المائة وفي الثانية والثالثة نحو 5 في المائة على التوالي.

ومن جانب آخر، تباطأ ارتفاع مستوى الفائض الجاري إلى الناتج المحلي في سورية والجزائر والأردن والسودان إلى نحو 8.6 في المائة و4.4 في المائة و1.5 في المائة ونحو 0.5 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بالوضع الكلي للميزانيات المجمعة للدول العربية، تشير البيانات الأولية إلى حدوث تقلص ملحوظ في العجز الكلي خلال عام 2000 ليصل إلى نحو مليار دولار وتقدر نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.2 في المائة بالمقارنة مع عجز بلغ نحو 32.1 مليار دولار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 5.9 في المائة في العام السابق.

شكل (3) : العجز أو الفائض الكلي في الميزانيات الحكومية في الدول العربية
2000 - 1995



وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحول العجز الكلي إلى فائض بشكل ملحوظ في عدد من الدول النفطية وخصوصاً تلك التي سجلت موازنتها ارتفاعاً كبيراً في العجز خلال العام الماضي. ففي السعودية تحول العجز الذي بلغ نحو 9.7 مليار دولار عام 1999 إلى فائض بلغ نحو 6.1 مليار دولار عام 2000، وهو التحول الأكبر بين جميع الدول العربية. كما تحول العجز الذي بلغ نحو 4.1 مليار دولار عام 1999 في الكويت إلى فائض بلغ نحو 4 مليار دولار عام 2000. كذلك، تحول العجز الذي بلغ نحو 645 مليون دولار عام 1999 في قطر إلى فائض بلغ نحو 181 مليون دولار عام 2000.

وفي بقية الدول النفطية، فقد تراجع العجز في الإمارات بنحو 77 في المائة لتصل نسبته إلى الناتج المحلي إلى نحو 3 في المائة، واستمر الفائض في اليمن وليبيا للعام الثاني على التوالي وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 10 في المائة في الأولى ونحو 3 في المائة في الثانية، وانخفض العجز في عُمان بنسبة 73 في المائة، لتبلغ نسبته إلى الناتج المحلي نحو 1.5 في المائة. أما في البحرين، فقد ارتفع العجز بنسبة 203 في المائة لتبلغ نسبته إلى الناتج المحلي 5.4 في المائة.

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فتشير التقديرات إلى انخفاض العجز بنسب متفاوتة في كل من الأردن ومصر والمغرب وجيبوتي. أما في موريتانيا، فقد سجلت الموازنة فائضاً كلياً للعام السادس على التوالي يزيد عن الفائض المحقق في العام السابق. وفي الجزائر ارتفع العجز بنحو 282 في المائة لتبلغ نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 4.4 في المائة، وفي تونس سجلت الموازنة ارتفاعاً في العجز بلغ نحو 11 في المائة لتبلغ نسبته إلى الناتج المحلي 2.6 في المائة. كما ارتفع العجز بنحو 63 في المائة في السودان ولبنان لترتفع بذلك نسبته إلى الناتج المحلي إلى نحو 1.1 في المائة و23 في المائة على التوالي عام 2000. وفي سورية، يلاحظ ارتفاع العجز بنحو 16.4 في المائة، وبقاء نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي على نفس مستواها للعام الماضي والبالغ نحو 6 في المائة.

تمويل العجز وتطورات الدين العام الداخلي

لجأت أغلب الدول العربية التي حققت فائضاً كلياً في موازنتها العامة، وهي السعودية وقطر والكويت وليبيا وموريتانيا واليمن، إلى الاستقادة من هذه الفوائض بصورة رئيسية لتخفيض مديونية الحكومة الداخلية. أما في الدول التي حققت عجزاً كلياً في موازنتها العامة، فقد استمر معظمها في تمويل هذه العجزات بصفة رئيسية عبر الإصدارات من أدوات الدين العام القابلة للتداول في الأسواق المحلية، كما هو الحال في الأردن والبحرين وتونس والجزائر وعمان ولبنان والمغرب، فيما لجأت مصر إلى استخدام هذه الأدوات إضافة إلى الاقتراض من بنك الاستثمار القومي. أما في بقية الدول فقد اعتمد بعضها على عوائد الاستثمارات الحكومية والسحب من الاحتياطيات العامة لتمويل العجز كما هو الحال في الإمارات، أو على مصادر التمويل المحلي التقليدية كما هو الحال في سورية وجيبوتي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد استمر لبنان في صدارة الدول العربية من حيث إصدار السندات الدولية، كوسيلة لتمويل العجز وإعادة هيكلة الدين العام. ففي هذا الصدد، طرحت الحكومة اللبنانية خلال عام 2000، ستة إصدارات منها إصداران

يمثلان إعادة طرح (توسيع) لإصدارات سابقة أحدهما باليورو، ومنها أيضاً إصدار بسعر فائدة متغير وذلك لأول مرة. وقد بلغت قيمة هذه الإصدارات مجتمعة نحو 1825 مليون دولار، مقابل إصدارات بقيمة إجمالية بلغت 1250 مليون دولار خلال عام 1999. كما طرحت تونس إصداراً واحداً من السندات الدولية خلال هذا العام بقيمة إجمالية بلغت نحو 460 مليون دولار. كذلك وبالإضافة إلى هذه الإصدارات كمصدر تمويلي خارجي، ساهمت دفعات القروض التي حصلت عليها بعض الدول العربية من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، في تمويل العجوزات أو تعزيز الفوائض المنحققة.

وفيما يتعلق بالمدىونية العامة الداخلية، فإن التقديرات تشير إلى ارتفاع إجمالي الدين الداخلي⁽¹⁾ بالقيمة المطلقة بنسبة 10.2 في المائة ليصل إلى حوالي 304.0 مليار دولار، وهي أقل بقليل من نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول التي توفرت عنها بيانات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض هذا الدين نسبياً إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بواقع 0.4 نقطة مئوية وذلك من 56.1 في المائة في نهاية عام 1999 إلى 55.7 في المائة في نهاية عام 2000.

جدول رقم (4) المدىونية العامة الداخلية للدول العربية * 2000-1999

الدولة	الدين الداخلي الإجمالي		هيكل المدىونية حسب الأدوات (%)	
	الرصيد القائم (مليار دولار)	النسبة إلى الناتج المحلي (%)	أدوات وسندات متنوعة	تسهيلات مصرفية
1999	275.9	56.1	43.3	56.7
2000	304.0	55.7	44.2	55.8

* أنظر إلى الهامش رقم (1).
المصدر: السلطات النقدية العربية ومصادر متفرقة.

ويلاحظ أن نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في معظم الدول العربية التي حققت فوائض في موازنتها العامة. كما انخفضت كذلك في البحرين والجزائر وجيبوتي وعمان، التي شهدت أغلبها تراجعاً في العجوزات المالية العامة خلال هذا العام. وقد بلغ هذا الانخفاض أعلاه في الكويت واليمن وقطر، حيث تراجع الدين الداخلي كنسبة

(1) يمثل الدين العام الداخلي الإجمالي (دون احتساب الودائع الحكومية) القائم بذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد. ويستند الرقم الإجمالي المذكور أعلاه إلى بيانات 16 دولة عربية وذلك باستثناء العراق والسودان والصومال وموريتانيا لعدم توفر بيانات عن هذه الدول في هذا الشأن. وقد تم احتساب هذا الرصيد حسب بيانات رسمية خاصة بالدين الداخلي في كل من الأردن وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن (بيانات مصر كانت لصادفي الدين، تم تعديلها بإضافة ودائع القطاع العام للوصول إلى الدين الإجمالي). أما بيانات البحرين والجزائر وسورية، فقد تم احتسابها من واقع الرصيد الإجمالي للمطلوبات القائمة بذمة القطاع العام تجاه الجهاز المصرفي. أما في السعودية، فقد تم احتساب الدين من واقع جمع المطلوبات المصرفية القائمة تجاه القطاع العام مع رصيد السندات الحكومية الخاصة، علماً بأن هذه البيانات لنهاية يونيو من كل عام. وفي عُمان تم احتسابه من واقع الرصيد الإجمالي للمطلوبات القائمة بذمة القطاع العام تجاه الجهاز المصرفي، مضافاً إليها الرصيد القائم من سندات التنمية لدى القطاعات غير المصرفية. وفي تونس وبالاستناد إلى بيانات رسمية عن الدين الداخلي لعام 1999، تم احتساب رصيد هذا الدين في نهاية عام 2000، بترجيحه بالاستناد إلى معدل نمو المطلوبات المصرفية تجاه الحكومة خلال العام.

إلى الناتج المحلي الإجمالي بواقع 12.8 نقطة مئوية و11.0 نقطة مئوية و9.2 نقطة مئوية على التوالي، وذلك بفضل تحقيق فوائض في الموازنة العامة من جهة وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من جهة أخرى.

أما في الأردن وتونس وسورية ولبنان والمغرب، فقد شهدت هذه النسبة تزايداً خلال عام 2000. وسجلت أعلى الزيادات في لبنان بواقع 7.2 نقطة مئوية لتصل هذه النسبة إلى 109.3 في المائة في ظل ثبات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال هذا العام. وتمثل هذه النسبة الأعلى بين الدول العربية، حيث أن هذه النسبة تقل عن 78 في المائة في جميع الدول العربية الأخرى.

ومن أجل تحسين كفاءة إدارة الدين العام، تسعى معظم هذه الدول في إطار جهود الإصلاح المالي والمصرفي التي تبذلها، إلى اتخاذ عدد من الخطوات منها تنشيط الأسواق الثانوية لأدوات الدين.

ففي لبنان، استمرت السلطات في جهودها لإعادة هيكلة الدين العام بغرض خفض كلفته عبر العمل على زيادة حصة الديون بالعملة الأجنبية الأقل فائدة (من خلال التوسع بإصدار السندات الدولية)، والعمل على الاستفادة من الموارد المتاحة للاقتراض ذات الشروط الميسرة، والسعي لتحسين هيكل آجال الدين للاستفادة من الهامش القائم بين أسعار الفائدة على فترات الاستحقاق المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى السلطات لاستحداث إدارة نشطة للدين العام وتفعيل السوق الثانوي لأدواته. ويرتكز استحداث إدارة نشطة للدين على الفصل بين احتياجات ومتطلبات تمويل الحكومة وإدارة الدين من جهة، وأغراض السياسة النقدية، من جهة أخرى. ولهذا الغرض تعمل السلطات على توفير مستلزمات استحداث هذه الإدارة من خلال تهيئة الإطار المؤسسي والتنظيمي لمشروع الإدارة النشطة للدين، وتفعيل مهام إدارة النقدية لحسابات القطاع العام وتحسين أسلوب اختيار الأدوات الملائمة، وتطوير نظام الاكتتاب لأذونات وسندات الخزينة القائم في السوق الأولي وتعزيز شفافيته. كما تشمل جهود السلطات، العمل على تطوير آليات الحفظ والتسوية لأدوات الدين العام، وتفعيل سوق اتفاقيات إعادة الشراء.

وفي المغرب، تعمل السلطات على تطوير السوقين الأول والثانوي لأدوات الدين العام وتوفير القدرات البشرية والفنية المؤهلة، بما يقود إلى تحسين وتطوير إدارة هذا الدين. وتضمنت الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد تحسين آليات وضوابط عمليات الإصدار، وتجميع الإصدارات لتوسيع السوق، ووضع نظام لوسطاء أدوات الدين العام، وتطوير سوق اتفاقيات إعادة الشراء، بالإضافة إلى وضع قواعد تنظم عمليات التداول في السوق الثانوي لهذه الأدوات وتحسين كفاءة عمليات التسوية والحفظ المركزي لها. كذلك، عملت السلطات في عدد من الدول العربية منها الأردن وتونس ومصر واليمن على اتخاذ إجراءات لتنشيط السوق الثانوي لأدوات الدين العام، كان من أهمها إدخال وتطوير نظام القيود الدفترية والحفظ المركزي لعمليات تداول السندات الحكومية، بالإضافة إلى تطوير سوق اتفاقيات إعادة الشراء.

ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بهيكل الدين العام الداخلي، فإن من الملاحظ استمرار التوجه نحو زيادة حصة أدوات الدين العام القابلة للتداول على حساب التسهيلات المصرفية والأدوات الأخرى. فقد شهدت حصة أنونات وسندات الخزينة

والسندات الحكومية الأخرى من إجمالي الدين القائم ارتفاعاً خلال عام 2000 في كل من الأردن والسعودية ولبنان والمغرب واليمن، فيما تراجعت في كل من عُمان وقطر ومصر، في حين بقيت عند مستواها لدى بقية الدول التي توفرت عنها بيانات في هذا الشأن. وتجدر الإشارة إلى أن حصة أدوات الدين العام القابلة للتداول من إجمالي الدين القائم تصل أعلاها في الكويت بواقع 100 في المائة، تليها لبنان بواقع 99.3 في المائة، ثم في السعودية والمغرب بنحو 90.0 في المائة و84.8 في المائة على التوالي. ويذكر أن أعلى الزيادات في حصة هذه الأدوات من الدين العام قد سُجلت خلال عام 2000 في اليمن، حيث ارتفعت من نحو 40.2 في المائة إلى 65.0 في المائة، وذلك مع قيام الحكومة بتسديد التزامات مصرفية قائمة بذمتها تجاه الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى ازدياد قيمة الإصدارات الأولية من أدوات وسندات الخزينة خلال العام.

وفيما يتعلق بتوزيع الرصيد القائم من أدوات الدين العام القابلة للتداول بين القطاع المصرفي والقطاعات غير المصرفية في الاقتصاد، فإن من الملاحظ استمرار التوجه في ارتفاع حصة القطاعات غير المصرفية (بما في ذلك المؤسسات المالية غير المصرفية) من حملة هذه الأدوات، وذلك بفضل تسهيل العديد من السلطات العربية لهذه القطاعات (من شركات ومؤسسات وحتى أفراد) المشاركة في الاكتتاب في هذه الأدوات، بالإضافة إلى إدراجها في البورصات لدى بعضهم مما يعزز من سيولتها. ومن بين الدول التي توفرت عنها البيانات، فقد شهدت حصة هذه القطاعات من هذه الأدوات زيادة في كل من الأردن والكويت ولبنان والمغرب واليمن وانخفضت في ليبيا. وقد بلغت هذه الزيادة أعلاها في اليمن، حيث ارتفعت من 67.7 في المائة إلى 81.0 في المائة خلال هذا العام (الأعلى بين الدول العربية)، أي بواقع 13.3 نقطة مئوية، كما ازدادت في الكويت بواقع 6.7 نقطة مئوية وفي الأردن بواقع 5.5 نقطة مئوية. وباستثناء اليمن، تكون حصة هذه القطاعات من هذه الأدوات أقل من 50 في المائة في الدول سابقة الذكر.

دور السياسة المالية في محاربة الفقر

لعبت السياسة المالية دوراً هاماً في إطار السياسات والإجراءات الاقتصادية التي اتبعتها الدول العربية لمحاربة الفقر، وذلك سواء فيما يتعلق بالإجراءات التي تم اتخاذها في جانب الإنفاق أو على صعيد الإجراءات المتعلقة بالسياسة الضريبية.

فعلى صعيد الإنفاق، برزت بصورة رئيسية ثلاثة جوانب ذات صلة وثيقة بمحاربة الفقر، يتعلق أولها بحجم وكفاءة أوجه الإنفاق الاجتماعي الذي يشمل الإنفاق على الصحة والتعليم والتأهيل وشبكات الضمان الاجتماعي. فتوفر وانتشار المدارس والمعاهد التدريبية في المناطق الفقيرة والنائية، ومجانبة خدماتها المقدمة، وارتباط برامجها التدريبية والتأهيلية بحاجات سوق العمل ومتطلباته (خصوصاً على صعيد التعليم المهني)، عوامل توفر مجالاً لأبناء الطبقات الفقيرة في تطوير مهاراتهم ومداركهم مما يعزز فرصهم في الحصول على فرص العمل والكسب وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم. كما أن توفير الخدمات والرعاية الصحية الضرورية ونشر الوعي الصحي بين الطبقات الفقيرة، يساهم في توفر البيئة الصحية لأفراد مجتمع الفقراء الذي بدوره له آثار إيجابية على صعيد تحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر.

وفي هذا الصدد، تشير التقديرات والبيانات المتوفرة إلى أنه وعلى الرغم من التوجه نحو تخفيض أوجه الإنفاق العام وضبط معدلات نموها، إلا أن الدول العربية حرصت قدر الإمكان ألا يمس ذلك الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، كما عملت على تحسين كفاءة تخصيص الموارد لهذه القطاعات. ويلاحظ أن الدول العربية قد أنفقت خلال الفترة من عام 1993 إلى 1998 نحو 172.5 مليار دولار في موازاتها العامة، على التعليم والصحة وشبكات الضمان الاجتماعي، أي ما يمثل 28.8 مليار دولار كمتوسط سنوي. ويعادل ذلك ما نسبته 23.1 في المائة من النفقات الجارية كمتوسط سنوي، وحوالي 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. وقد ارتفع الإنفاق على هذه القطاعات في الدول العربية خلال عامي 1999 و2000، ليصل إلى نحو 32.7 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال هذين العامين، إلا أن هذه الزيادة في حصة هذه القطاعات من الإنفاق لم تتوازن مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت نسبة الإنفاق على هذه القطاعات إلى الناتج إلى نحو 5.6 في المائة كمتوسط خلال هذين العامين.

جدول رقم (5)
الإنفاق الجاري على التعليم والصحة وشبكات الضمان الاجتماعي في الدول العربية
خلال الفترة (1998-1993 و 1999-2000)

(مليار دولار)

السنوات	إجمالي الإنفاق على التعليم والصحة والضمان	النسبة إلى الإنفاق الجاري %	النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي %
1998-1993	172.5	23.1	6.1
1999	31.3	21.7	5.7
2000	34.2	21.4	5.5

المصدر: مصدر الملحق (1/7).

ويتمثل ثاني هذه الجوانب في سياسات وآليات تقديم الدعم وكفاءتها وارتباطها بحاجات الطبقات الفقيرة. وقد أثبتت تجارب العديد من الدول النامية فشل سياسة الدعم العام التي كانت تتبعها تلك الدول في تخفيف أعباء المعيشة على الطبقات الفقيرة بالمقارنة مع التكلفة التي تتحملها حكومات هذه الدول لهذا الغرض. فمن ناحية، كان جانب هام في الاستفادة من الدعم العام يذهب لصالح الطبقات غير المحتاجة. ومن ناحية أخرى، شجع هذا الدعم على بروز أنشطة غير مشروعة متمثلة في عمليات التهريب للاستفادة من فروق الأسعار. وقد أدى ذلك الأمر إلى سعي العديد من هذه الدول إلى الاستعاضة عن الدعم العام بآليات وشبكات الدعم الموجه مثل شبكات الحماية الاجتماعية التي تستهدف تخفيف أعباء المعيشة على الطبقات الفقيرة حصراً. ومما لا شك فيه أن نجاح هذه الآليات والشبكات في تحقيق أغراضها يتوقف على مدى كفاءة تصميم هذه الآليات وفعالية تنفيذها. ويلاحظ في هذا الصدد أن كفاءة العمل بهذه البدائل والآليات لم تصل بعد في الكثير من الحالات إلى المستوى المأمول لها في ظل العوائق الإدارية والفنية المتعددة التي تواجهها.

كذلك، فإن من الجوانب المهمة في محاربة الفقر على صعيد الإنفاق، خطط وبرامج الإنفاق الاستثماري. فالتوجه نحو إقامة المشاريع الاستثمارية في المناطق النائية والفقيرة وخدمة هذه المناطق، يساهم في تحسين أوضاع سكان هذه المناطق ويوفر فرص العمل لهم.

ومن الملاحظ في هذا الصدد، أن الإنفاق الاستثماري كان أكثر عرضة للتخفيض من الإنفاق الجاري في معظم الدول العربية، وذلك لسهولة ضبطه وتقليصه بالمقارنة مع النفقات الجارية. ومن هنا كان مصير العديد من المشروعات الاستثمارية والتنمية في المناطق النائية والفقيرة، التأجيل أو حتى الإلغاء. وقد عملت الدول العربية في المقابل على منح الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في هذه المناطق وكذلك عملت على إدخال هذا القطاع إلى مجالات وأنشطة جديدة له على صعيد الاستثمار بالبنية التحتية، إلا أن النتائج المرجوة في هذا الصدد ما زالت دون المطلوب، الأمر الذي يستلزم معه توفير المزيد من الحوافز ودراسة العوائق التي قد تحول دون توجيه الاستثمارات الخاصة إلى تلك المناطق.

أما في جانب الإيرادات، فإن محاربة الفقر ترتبط بعنصرين يخصان السياسة الضريبية، أولهما هيكل النظام الضريبي ومقدار التعرفة والرسوم وحجم الإعفاءات المقدمة للطبقات محدودة الدخل، وثانيهما طبيعة الحوافز الضريبية المقدمة للقطاع الخاص والمرتبطة بالمشروعات الاستثمارية والأنشطة ذات الصلة بالمناطق الفقيرة وخلق فرص العمل. ومن الأهمية الإشارة إلى أن التوجه نحو الاعتماد على الضرائب على الاستهلاك مثل الضريبة العامة على المبيعات وضريبة القيمة المضافة على أهميته ومبرراته، إلا أنه في المقابل يمس الفقراء بشكل مباشر. لذلك يفترض من صانعي السياسة، بحث الخيارات والبدائل المتاحة عند تصميم مثل هذه الضرائب للحد من تأثيرها على الفقراء وبالشكل الذي يحد من تهرب القادرين من الدفع. كما أنه ومن جانب آخر، يمثل إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من ضريبة الدخل واقتطاعاتها، ومنح بعض الحوافز الضريبية للشركات والأنشطة ذات الكثافة العمالية المرتفعة أو تلك التي تعمل في المناطق النائية، عوامل ذات أهمية في محاربة الفقر. وتسعى السلطات في عدد من الدول العربية في إطار تطوير نظمها الضريبية وخصوصاً على صعيد إدخال الضرائب على الاستهلاك، إلى تحييد الآثار السلبية للإصلاحات الضريبية على الطبقات الفقيرة من خلال إعفاء بعض السلع والخدمات الأساسية من هذه الضرائب.

ملحق (1/7) : الإيرادات العامة
(2000-1995)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %						الإيرادات العامة (مليون دولار)						
2000	1999	1998	1997	1996	1995	(2) 2000	(1) 1999	1998	1997	1996	1995	
31.48	26.99	28.01	32.35	30.72	29.22	196,846	147,803	142,027	170,895	155,778	133,709	مجموع الدول العربية
30.52	31.16	30.12	30.33	33.66	32.93	2,545	2,516	2,397	2,221	2,365	2,217	الأردن
30.44	22.16	23.98	29.89	29.08	27.07	20,123	12,182	11,630	15,301	13,956	11,586	الإمارات
19.42	26.73	23.83	28.49	27.65	25.65	1,521	1,770	1,474	1,809	1,687	1,501	البحرين
29.25	29.24	31.71	29.23	30.81	31.21	5,685	5,821	6,360	5,534	6,028	5,634	تونس
29.15	29.67	27.84	33.54	32.16	30.56	15,684	14,263	13,186	16,050	15,062	12,602	الجزائر
32.43	32.08	30.29	31.25	31.32	31.14	178	169	155	156	152	153	جيبوتي
38.44	27.56	29.39	37.47	33.78	30.56	66,609	39,374	37,762	54,873	47,746	39,060	السعودية
8.21	7.40	6.48	6.47	6.76	5.16	1,054	856	814	689	560	492	السودان
24.54	25.44	25.68	24.98	22.84	22.02	4,607	4,267	4,120	4,150	4,019	3,660	سورية
...	الصومال
29.25	30.67	34.08	37.23	33.88	34.89	5,785	4,785	4,801	5,896	5,176	4,816	عمان
30.65	34.40	40.72	35.85	40.81	40.74	5,043	4,196	4,176	4,050	3,698	3,315	قطر
45.22	30.83	46.60	48.47	37.34	39.12	17,084	9,191	11,837	14,475	11,600	10,389	الكويت
18.59	19.63	18.15	16.72	17.66	17.23	3,066	3,237	2,935	2,485	2,295	1,916	لبنان
33.72	36.61	34.64	39.11	38.68	36.72	12,003	11,652	9,620	13,107	12,550	10,794	ليبيا
22.90	24.14	24.27	25.17	26.54	27.31	21,940	21,490	20,071	19,033	17,952	16,431	مصر
30.12	27.45	24.49	25.74	23.51	23.95	9,909	9,608	8,736	8,601	8,614	7,913	المغرب
27.31	26.53	29.53	28.29	32.36	26.21	269	253	289	303	350	277	موريتانيا
43.82	29.87	26.61	31.45	34.31	18.65	3,739	2,172	1,663	2,162	1,971	953	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: الميزانيات الحكومية للدول العربية ومصادر وطنية أخرى.

ملحق (2/7) : النفقات العامة
(2000-1995)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %						النفقات العامة (مليون دولار)						
2000	1999	1998	1997	1996	1995	(2) 2000	(1) 1999	1998	1997	1996	1995	
31.63	32.85	34.25	34.79	34.72	34.69	197,792	179,865	173,645	183,788	176,090	158,716	مجموع الدول العربية
33.90	35.07	36.42	36.71	34.48	34.48	2,827	2,831	2,899	2,688	2,423	2,321	الأردن
33.27	36.79	40.12	34.25	41.90	39.54	21,999	20,222	19,461	17,533	20,110	16,926	الإمارات
24.79	28.83	28.84	33.73	30.04	31.41	1,941	1,909	1,784	2,142	1,833	1,837	البحرين
31.84	31.51	32.13	32.84	33.96	34.40	6,188	6,273	6,443	6,218	6,643	6,209	تونس
30.91	30.18	31.73	31.15	29.24	31.99	16,630	14,511	15,027	14,906	13,694	13,193	الجزائر
33.49	33.33	31.48	35.60	35.30	39.25	184	175	162	178	171	193	جيبوتي
34.91	34.36	39.44	40.35	37.43	36.29	60,487	49,090	50,682	59,085	52,902	46,385	السعودية
9.26	8.12	7.00	7.77	8.76	5.82	1,189	939	880	827	726	555	السودان
30.66	31.17	30.02	28.32	27.22	28.38	5,755	5,228	4,816	4,704	4,789	4,716	سورية
...	الصومال
30.78	37.73	41.02	37.89	38.37	43.92	6,087	5,888	5,778	6,001	5,861	6,062	عمان
29.55	39.69	45.80	44.01	48.89	44.94	4,862	4,841	4,698	4,972	4,429	3,657	قطر
34.59	44.53	51.38	42.92	44.36	52.91	13,069	13,275	13,051	12,819	13,782	14,050	الكويت
41.92	34.00	32.26	42.52	37.87	35.18	6,913	5,607	5,215	6,320	4,922	3,913	لبنان
31.05	34.65	36.66	40.36	39.13	37.26	11,055	11,028	10,182	13,524	12,693	10,952	ليبيا
26.48	28.33	25.27	26.07	27.85	28.56	25,371	25,222	20,897	19,720	18,835	17,180	مصر
30.73	29.80	26.24	28.78	26.84	27.38	10,110	10,431	9,359	9,616	9,832	9,048	المغرب
24.77	24.19	25.39	23.06	24.74	25.05	244	231	249	247	267	265	موريتانيا
33.77	29.76	32.99	33.28	37.91	24.55	2,881	2,164	2,062	2,288	2,177	1,254	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7).

ملحق (3/7) : العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية
(2000-1995)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %						العجز أو الفائض (مليون دولار)						
2000	1999	1998	1997	1996	1995	(2) 2000	(1) 1999	1998	1997	1996	1995	
0.15-	5.86-	6.24-	2.44-	4.01-	5.47-	946-	32,062-	31,618-	12,893-	20,312-	25,007-	مجموع الدول العربية
3.38-	3.90-	6.31-	6.38-	0.82-	1.55-	282-	315-	502-	467-	58-	104-	الأردن
2.84-	14.63-	16.14-	4.36-	12.82-	12.47-	1,876-	8,040-	7,830-	2,233-	6,155-	5,340-	الإمارات
5.36-	2.09-	5.01-	5.24-	2.40-	5.76-	420-	139-	310-	333-	146-	337-	البحرين
2.58-	2.27-	0.42-	3.61-	3.14-	3.19-	502-	452-	83-	683-	615-	575-	تونيس
1.76-	0.51-	3.89-	2.39	2.92	1.43-	946-	247-	1,841-	1,145	1,368	591-	الجزائر
1.06-	1.25-	1.18-	4.35-	3.97-	8.11-	6-	7-	6-	22-	19-	40-	جيبوتي
3.53	6.80-	10.06-	2.88-	3.65-	5.73-	6,122	9,716-	12,920-	4,211-	5,156-	7,325-	السعودية
1.05-	0.71-	0.52-	1.30-	2.00-	0.66-	134-	83-	66-	138-	166-	63-	السودان
6.12-	5.73-	4.34-	3.34-	4.38-	6.36-	1,148-	961-	696-	555-	770-	1,056-	سورية
...	الصومال
1.53-	7.07-	6.94-	0.66-	4.49-	9.03-	302-	1,103-	977-	104-	685-	1,247-	عمان
1.10	5.29-	5.09-	8.16-	8.08-	4.20-	181	645-	522-	922-	732-	342-	قطر
10.63	13.70-	4.78-	5.54	7.02-	13.78-	4,015	4,084-	1,214-	1,656	2,182-	3,660-	الكويت
23.33-	14.37-	14.11-	25.80-	20.22-	17.95-	3,847-	2,370-	2,281-	3,835-	2,627-	1,997-	لبنان
2.66	1.96	2.03-	1.25-	0.44-	0.54-	948	624	563-	418-	143-	157-	ليبيا
3.58-	4.19-	1.00-	0.91-	1.31-	1.24-	3,431-	3,732-	826-	687-	883-	748-	مصر
0.61-	2.35-	1.75-	3.04-	3.32-	3.44-	201-	822-	623-	1,015-	1,218-	1,135-	المغرب
2.54	2.34	4.13	5.23	7.62	1.16	25	22	41	56	82	12	موريتانيا
10.06	0.11	6.38-	1.84-	3.60-	5.90-	858	8	399-	126-	207-	302-	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية .

المصدر: مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (4/7) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية
(1995-2000)

(نسب مئوية)

(2) 2000	(1) 1999	1998	1997	1996	1995	
59.3	48.8	47.5	56.9	54.2	57.2	الإيرادات النفطية
27.7	35.6	36.9	29.6	31.6	28.0	الإيرادات الضريبية منها :
7.5	9.6	9.8	7.9	8.3	9.1	- الضرائب على الدخل والأرباح
7.0	8.9	9.2	7.2	6.6	7.1	- الضرائب على السلع والخدمات
5.3	7.1	7.1	5.7	7.0	7.9	- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
10.9	13.0	12.2	10.9	11.5	11.7	الإيرادات غير الضريبية
2.1	2.6	3.4	2.6	2.7	3.1	إيرادات أخرى*

* تمثل المنح والدخل من الاستثمارات.

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (5/7) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية
(2000-1995)

(نسب مئوية)

(2) 2000	(1) 1999	1998	1997	1996	1995	
80.9	80.0	79.0	75.5	76.5	75.3	الإنفـاق الجـاري
18.7	19.2	19.8	23.2	22.2	22.9	الإنفـاق الرأسمالـي
0.4	0.8	1.2	1.3	1.2	1.8	صافي الإقراض الحكومي

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7).

ملحق (6/7) : هيكل التبويب الوظيفي للإتفاق الجاري
(2000-1995)

(نسب مئوية)

نفقات الأمن والدفاع						نفقات الخدمات العامة						
(2) 2000	(1) 1999	1998	1997	1996	1995	(2) 2000	(1) 1999	1998	1997	1996	1995	
27.43	27.47	27.96	27.39	26.35	25.54	24.36	23.87	23.25	23.10	22.24	19.80	مجموع الدول العربية
29.07	28.10	30.29	25.09	29.24	30.49	2.51	5.07	4.52	4.06	2.53	2.30	الأردن
29.96	29.96	29.96	30.43	22.24	25.42	22.82	22.82	22.82	23.18	16.94	19.37	الإمارات
39.00	39.00	39.00	38.81	36.97	37.35	18.50	18.50	18.50	14.26	20.72	20.95	البحرين
13.86	13.86	14.09	14.77	14.16	14.97	7.63	7.70	7.83	8.20	7.86	8.31	تونيس
22.29	22.29	22.29	22.04	22.04	18.93	17.53	17.53	17.53	17.53	17.53	15.06	الجزائر
...	جيبوتي
30.93	30.93	30.93	31.08	31.08	25.52	32.46	32.46	32.46	32.62	32.62	26.78	السعودية
14.52	14.52	14.52	14.52	14.52	14.52	15.10	15.10	15.10	15.10	15.10	15.10	السودان
34.50	35.65	38.13	41.93	42.53	44.83	سورية
...	الصومال
47.44	53.28	50.91	54.33	52.73	54.02	11.98	6.40	7.64	6.94	7.10	8.55	عمان
32.29	32.29	34.34	34.05	34.50	35.34	10.76	10.76	11.45	11.35	11.50	11.78	قطر
33.25	32.97	33.30	31.10	27.50	29.28	الكويت
16.49	16.49	16.49	14.74	19.09	22.14	16.30	16.30	16.30	15.74	14.58	12.23	لبنان
24.49	21.53	26.00	20.42	18.64	18.21	5.09	4.72	4.52	4.23	7.05	4.58	ليبيريا
17.60	17.60	18.40	16.62	16.62	18.64	53.10	53.10	51.10	55.35	55.36	50.68	مصر
25.79	26.91	24.49	24.43	25.29	25.27	13.11	13.68	12.45	12.42	12.86	12.85	المغرب
19.73	20.22	20.22	20.22	20.21	20.45	12.50	10.15	10.46	8.93	9.55	9.18	موريتانيا
28.16	43.91	43.91	43.91	43.91	45.13	18.93	13.24	13.24	13.24	13.24	13.61	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7).

تابع ملحق (6/7) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري
(2000-1995)

(نسب مئوية)

نفقات الشؤون الاقتصادية						نفقات الخدمات الاجتماعية						
(2)	(1)					(2)	(1)					
2000	1999	1998	1997	1996	1995	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
9.16	8.62	8.72	9.26	8.96	9.34	29.86	30.93	30.76	30.49	29.36	32.99	مجموع الدول العربية
19.50	19.27	20.09	21.47	21.21	23.63	46.09	46.27	52.69	41.65	43.51	38.47	الأردن
14.26	14.26	14.26	14.49	10.59	12.11	10.91	10.91	10.91	11.08	8.10	9.26	الإمارات
11.55	11.55	11.55	10.07	9.86	9.84	28.87	28.87	28.87	35.50	31.63	31.05	البحرين
20.11	20.03	20.36	20.33	17.10	18.19	51.82	50.83	50.24	50.44	49.99	49.17	تونس
2.32	2.32	2.32	2.32	2.32	1.99	42.82	42.82	42.82	42.66	42.66	36.65	الجزائر
...	30.00	28.00	27.00	26.00	25.00	23.00	جيبوتي
7.63	5.91	7.13	7.16	7.16	5.88	28.99	30.71	29.49	29.14	29.14	41.82	السعودية
9.09	9.09	9.09	9.09	9.09	9.09	37.82	36.41	20.36	19.01	35.91	36.83	السودان
27.53	27.40	20.95	18.60	17.82	15.54	15.72	16.30	16.20	14.25	14.56	14.49	سورية
...	الصومال
13.58	9.80	9.30	8.81	9.29	9.87	27.00	30.52	32.15	29.92	30.88	27.56	عمان
14.36	14.36	15.26	15.14	15.34	15.71	24.57	25.10	24.80	24.59	24.92	25.52	قطر
10.01	9.44	7.73	7.29	6.34	7.63	33.22	33.23	34.08	30.56	25.43	22.59	الكويت
15.13	15.13	15.13	17.16	27.71	35.55	24.73	24.73	24.73	24.72	23.25	26.34	لبنان
11.59	15.72	13.45	16.64	15.74	19.97	58.83	58.04	56.03	58.71	58.56	57.23	ليبييا
2.30	2.30	2.60	4.22	4.21	4.65	27.00	27.00	27.90	23.80	23.81	26.03	مصر
4.22	4.41	4.01	4.00	4.14	4.14	27.68	28.88	26.29	26.22	27.14	27.12	المغرب
28.54	28.40	28.40	28.40	28.39	28.72	33.69	35.74	35.43	36.96	36.33	37.23	موريتانيا
10.50	5.19	5.19	5.19	5.19	5.33	37.20	27.07	27.07	27.07	27.07	27.82	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7).

تابع ملحق (6/7) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري
(2000-1995)

(نسب مئوية)

النفقات الأخرى						
2000 (2)	1999 (1)	1998	1997	1996	1995	
9.19	9.11	9.31	9.75	13.10	12.32	مجموع الدول العربية
2.82	1.58	3.57	7.73	3.52	5.11	الأردن
22.05	22.05	22.05	20.82	42.13	33.84	الإمارات
2.07	2.07	2.07	1.36	0.82	0.81	البحرين
6.57	7.58	7.48	6.26	10.89	9.36	تونس
15.04	15.04	15.04	15.45	15.45	27.36	الجزائر
70.00	72.00	73.00	74.00	75.00	77.00	جيبوتي
...	السعودية
23.47	24.88	40.93	42.29	25.39	24.47	السودان
22.26	20.65	24.72	25.22	25.09	25.14	سورية
...	الصومال
...	عمان
18.01	17.49	14.15	14.88	13.75	11.65	قطر
23.52	24.36	24.90	31.04	40.73	40.50	الكويت
27.35	27.35	27.35	27.63	15.38	3.73	لبنان
...	ليبيا
...	مصر
29.19	26.13	32.76	32.93	30.58	30.61	المغرب
5.53	5.49	5.49	5.49	5.52	4.41	موريتانيا
5.20	10.60	10.60	10.60	10.60	8.11	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7).

ملحق (7/7) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الإجمالي
(2000-1999)

(نسب مئوية)

النفقات الأخرى						
2000 (2)	1999 (1)	1998	1997	1996	1995	
9.19	9.11	9.31	9.75	13.10	12.32	مجموع الدول العربية
2.82	1.58	3.57	7.73	3.52	5.11	الأردن
22.05	22.05	22.05	20.82	42.13	33.84	الإمارات
2.07	2.07	2.07	1.36	0.82	0.81	البحرين
6.57	7.58	7.48	6.26	10.89	9.36	تونس
15.04	15.04	15.04	15.45	15.45	27.36	الجزائر
70.00	72.00	73.00	74.00	75.00	77.00	جيبوتي
...	السعودية
23.47	24.88	40.93	42.29	25.39	24.47	السودان
22.26	20.65	24.72	25.22	25.09	25.14	سورية
...	الصومال
...	عمان
18.01	17.49	14.15	14.88	13.75	11.65	قطر
23.52	24.36	24.90	31.04	40.73	40.50	الكويت
27.35	27.35	27.35	27.63	15.38	3.73	لبنان
...	ليبييا
...	مصر
29.19	26.13	32.76	32.93	30.58	30.61	المغرب
5.53	5.49	5.49	5.49	5.52	4.41	موريتانيا
5.20	10.60	10.60	10.60	10.60	8.11	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7).